

## التجارب الدولية فى الشمول المالى

أ.د. سهير محمود معتوق<sup>1</sup> سحر سعيد صالح عبد اللطيف<sup>2</sup>

### ملخص

استهدفت الدراسة فى هذا البحث التعرف على التجارب الدولية لبعض الدول التى قطعت شوطاً فى تحقيق الشمول المالى، ويقصد بالشمول المالى دمج الكثير من الأفراد فى النظام المالى الرسمى عن طريق امتلاك حساب ادخارى على سبيل المثال. فقد تناول البحث التجربة الهندية فى البداية من خلال استعراض المبادرات والسياسات التى تبنتها الهند باعتبارها دولة نامية نجحت فى تحقيق مستويات عالية من الشمول المالى، كما تم استعراض وتحليل بيانات الشمول المالى والأداء المالى بها. ثم تم عرض تجربة الأرجنتين، وهى مثال للاقتصاديات الناشئة، والتى مرت بالكثير من الأزمات والتغيرات الاقتصادية فضلاً عن معدلات الفقر العالية. كذلك تم استعراض تجربة من الاقتصادات الرائدة فى الشمول المالى، وهى ماليزيا. وعلى الرغم من اختلاف اقتصاديات تلك الدول إلا أنها حققت تقدم واسع فى تطبيق الشمول المالى. فقد برهنت السياسات المختلفة المتبعة فى كلٍ منها أنه مهما اختلفت درجة تقدم الاقتصاد، فلا بد من اتباع سياسات من شأنها المساواة بين جميع المواطنين فى توزيع الثروة والدخل والاستهلاك حتى تتحقق الكفاءة الاقتصادية المطلوبة ويتحقق النمو الشامل.

**الكلمات المفتاحية:** الشمول المالى، الأداء المالى، تجارب دولية

<sup>1</sup> أستاذ الاقتصاد والاقتصاد النقدى بكلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.  
<sup>2</sup> مدرس مساعد بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

---

---

## International experiences in financial inclusion

### Abstract

This research aims to identify international experiences of some countries that achieving financial inclusion. Financial inclusion refers to provision of formal financial services namely basic savings bank account, credit facilities, payment services, insurances and so on to the poor people at reasonably priced cost. The research dealt with the Indian experience at the beginning by reviewing the initiatives and policies adopted by India as a developing country that succeeded in achieving high levels of financial inclusion, and the data of financial inclusion and financial performance were reviewed and analyzed. Then the experience of Argentina was presented, which is an example of emerging economies, which went through many crises and economic changes, as well as high poverty rates. And then the experience of Malaysia was also reviewed as one of the leading economies in financial inclusion.

The policies pursued by this countries have proven that whatever the degree of economic progress and development, policies must be followed that would equalize all citizens in the distribution of wealth, income and consumption in order for the required economic efficiency and the concept of comprehensive growth to be achieved.

**Key Words:** Financial Inclusion, Financial Performance, Commercial banks, International Experiences

هناك مجموعة من التجارب الدولية الرائدة التى قامت بها الدول لتعزيز الشمول المالى، والذى يشير إلى تقديم الخدمات المالية الرسمية مثل الحساب الادخارى الأساسى، والتسهيلات الائتمانية، وخدمات الدفع، والتأمينات، وما إلى ذلك، للمهمشين والفقراء بتكلفة معقولة (kumar, 2017). ونظراً لاختلاف كل تجربة من دولة لأخرى من حيث الهدف منها، وظروفها، والأنظمة المالية بها، فقد تم تخصيص هذا البحث لعرض بعض هذه التجارب الدولية، وهى التجربة الهندية، وتجربة الأرجنتين، فضلاً عن بعض نماذج الدول الرائدة فى الشمول المالى مثل ماليزيا للاطلاع عليها وإمكانية الاستفادة منها، وذلك فى محاولة للربط بين مستويات تطبيق الشمول المالى والأداء المالى للبنوك التجارية، وتحليل الوضع فى كل دولة بناءً على البيانات المتاحة لكل دولة. حيث يبدأ البحث باستعراض الخصائص والسمات المشتركة التى دفعت تلك الدول لتطبيق الشمول المالى، ثم يتناول كل تجربة على حده بشئ من التفصيل والتحليل لتطور الشمول المالى والأداء المالى بكل دولة.

مع الأخذ فى الاعتبار أنه قد تم اختيار هذه المجموعة من الدول تحديداً بناءً على عدد من المعايير الموضوعية من وجهة نظر الباحثة وتتمثل أهم تلك المعايير فيما يلى: (1) التباين فى مستويات التنمية الاقتصادية بين تلك الدول، فضلاً عن التنوع الديموغرافى من حيث عدد السكان وتركيبهم العمرية ومستويات الدخل وغيره، مما يعكس التباين والاختلافات فى السياسات المتبعة والهدف منها، ودرجة تطور الأنظمة المالية بها وغيرها من الظروف الاقتصادية. (2) التباين الجغرافى بين الدول للوقوف على السمات المشتركة فى اقتصاديات كل مجموعة

من الدول. (3) مدى توافر الدراسات الحديثة التي تناولت الشمول المالي فى تلك الدول، وتوافر بيانات عن الأداء المالى للبنوك التجارية بها. وتتمثل مشكلة البحث فى أن العديد من الدول تعاني من نقص الخدمات المالية، وعدم وصولها للعديد من الشرائح والفئات المختلفة، ولهذا يمثل الشمول المالى واحد من التحديات التي تواجه صانع السياسة فى العديد من البلاد وبخاصة بعد حدوث الأزمة المالية فى عام 2008، وبالتزامن مع التطور التكنولوجى والثورات التكنولوجية والسعي نحو الوصول للعديد من الفئات السكانية، وفى ظل تحول العديد من الدول النامية إلى تبني استراتيجيات مختلفة للشمول المالى من أجل الأثر الإيجابى الذى يحدثه على الاقتصاد بشكل عام والقطاع المالى بشكل خاص والأداء المالى للبنوك، ونظرًا للجدل الدائر حول أهمية الشمول المالى والاستراتيجيات المختلفة لتطبيقه ودوره فى تطوير القطاع البنكى وتعزيز النظام المالى وبالتالي دفع عجلة الاقتصاد والتنمية، ما يثير التساؤلات الآتية:

إلى أى مدى يمكن أن يسهم الشمول المالى فى تطوير الأداء المالى للبنوك التجارية، ومن ثم تحسين أداء النظام المالى وبالتالي النشاط الاقتصادى؟ وتأتى فرضية البحث متمثلة فى أن "الشمول المالى يؤثر بشكل إيجابى على الأداء المالى والاقتصادى فى الدول المختلفة".

ويتمثل هدف البحث الرئيسى فى التعرف على تجارب الدول المختلفة فى تطبيق الشمول المالى ومدى نجاحها فى ذلك، ويستمد البحث أهميته من نقص الدراسات التى تناولت تجارب الدول المختلفة فى الشمول المالى بالبحث والتحليل واستعراض البيانات ومحاولة ربطها بالأداء المالى للبنوك.

وتعتمد منهجية البحث على المنهج النظرى والتحليلى، حيث يتم تناول الاطار النظرى لتطبيق الشمول المالى والسياسات والمبادرات المختلفة فى كل دولة من الدول محل الدراسة، ثم تناول الجانب التحليلى لمؤشرات الشمول المالى والأداء المالى للبنوك فى كل دولة.

وتشتمل خطة البحث على عدة نقاط تتمثل فى الآتى:

- 1- الخصائص والأسباب العامة لتطبيق الشمول المالى.
- 2- التجارب الدولية فى الشمول المالى وتشمل: (1) التجربة الهندية، و(2) تجربة الأرجنتين، و(3) ماليزيا

### 2/1 الخصائص والأسباب العامة الدافعة لتطبيق الشمول المالى:

هناك مجموعة من الخصائص والأسباب التى دفعت اقتصاديات الدول محل الدراسة لتطبيق الشمول المالى والنجاح فيه فى ظل الأنظمة المالية المتاحة بها، والتى ساعدت على تشكيل الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بها، على اعتبار أن الشمول المالى يمثل هدف استراتيجى لأى دولة لتحقيق التنمية المالية والاقتصادية، وتتمثل أهم تلك الخصائص فيما يلى: (1) تُعد الأزمة المالية العالمية التى حدثت فى عام 2008 أحد أهم الأسباب التى أكدت على ضرورة تطبيق الشمول المالى، فقد كان لها أثر سلبي كبير على حياة الأفراد الذين فقدوا مدخراتهم ومنازلهم، حيث كان أحد أبرز أسباب الأزمة تركيز القطاع المالى على تعظيم الأرباح وانفصاله عن القطاع الحقيقى والمجتمعى. كما أوضحت الأزمة أن قوى السوق الحرة لا تؤدى دائماً إلى زيادة كفاءة النظام المالى، كما أنها لا تضمن حماية مصالح الفئات الضعيفة فى المجتمع، ولذلك ظهر الشمول المالى فى أعقاب الأزمة كضرورة سياسية حتمية لتحقيق النمو. (2) ارتفاع عدد المستبعدين مالياً فى معظم الدول

المختارة وهو ما يؤثر سلباً على مستويات التنمية الاقتصادية بها، واتجاه تلك الدول إلى زيادة الوصول إلى الخدمات المالية لكل الفئات وخاصة المهمشة. (3) اتباع الاتجاه العالمي نحو الرقمنة المالية والاستفادة من الابتكارات التكنولوجية في تقديم الخدمات المالية وتعظيم الأداء المالي للبنوك العاملة في النظام المالي الرسمي للدولة. (4) اعتماد استراتيجية وطنية للشمول المالي لتحقيق هدف قومي مثل القضاء على الفقر، زيادة حصيلة الضرائب، توفير التمويل اللازم لريادة الأعمال، تسهيل التحويلات النقدية أو تحسين أداء البنوك العامة وغيرها من الأهداف.

### 3/1 التجارب الدولية في الشمول والأداء المالي :

#### 1/3/1 تجربة الهند:

يعتبر النظام المالي الجزء الأساسي الذي يضمن إدارة الاقتصاد بسلاسة، حيث يوفر تدفق التمويل في الاقتصاد ككل، وبالتالي فدرجة تطور النظام المالي للدولة تعبر عن قوة اقتصادها ودرجة تقدمها. وبالنظر إلى النظام المالي في الهند نجد أنه يتكون كأى نظام مالى آخر من مجموعة من المؤسسات المالية والأسواق والأدوات والخدمات المالية التى توفر سهولة تحويل الأموال بين المدخرين والمستثمرين فى الاقتصاد.

#### 1/1/3/1 أهم مبادرات الحكومة الهندية لتحقيق الشمول المالي:

اتخذت البنوك الهندية خطوات هامة نحو تحقيق الشمول المالي حيث عملت الحكومة الهندية على إدماج ومشاركة جميع شرائح المجتمع فى النظام المالي والوصول بالخدمات المالية إلى المزارعين الصغار. ووضعت البنوك آليات مبتكرة لتعزيز العادات المصرفية لسكان الريف عن طريق توفير الخدمات المالية بشفافية

وبتكلفة معقولة. وخاصة مع ما أسهمت به التطورات التكنولوجية فى جودة الخدمات المصرفية مثل الصراف الآلى وبطاقات الائتمان، والخدمات المصرفية عبر الانترنت. (Chakravarty, S. R., & Pal, R. , 2013)

ويمكن القول أن الهند بدأت بتطبيق الشمول المالى منذ عام 2005 حين أصبحت قرية مانجلام (Mangalam) أول قرية فى الهند يتم توفير تسهيلات وخدمات بنكية لسكانها، كما تم تخفيف إجراءات فتح حساب بنكى بقيمة أقل من 50 ألف روبية، وتم اصدار بطاقات الائتمان العامة (GCCs) <sup>3</sup> للفقراء تسهياً لحصولهم على التمويل فى المستقبل. وفى يناير 2006 ألزم بنك الاحتياطى الهندى البنوك التجارية ببدء تطبيق استراتيجية للشمول المالى، ووضع تصور مبدئى للشمول المالى يتضمن فتح حسابات بنكية للعملاء الجدد حوالى 600 مليون حساب، بالإضافة إلى تشجيع البنوك التجارية على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات فى تقديم الخدمات المالية باستخدام قنوات مختلفة بحلول عام 2020. (Dangi, N. &

Kumar, P., 2013, p. 156)

وقد اتخذت الهند عدداً من السياسات التى ساعدت على زيادة قاعدة عملاء البنوك التجارية مما أثر على أدائها المالى بالإيجاب وتتمثل أهم هذه السياسات فيما يلى: (Chakrabarty, 2013) (Dangi, N. & Kumar, P., 2013, pp.

156-158)

- اطلاق مبادرة التحويل المباشر للمنافع حيث استخدمت الحكومة منصة الكترونية تسمى Aadhaar لتقديم مزايا الرعاية الاجتماعية عن طريق التحويل المباشر للحسابات البنكية للمستفيدين والمدفوعات النقدية.

<sup>3</sup> General credit cards

- تبني نموذج البنك الرائد في تطبيق سياسات الشمول المالي من خلال إنشاء لجان مصرفية على مستوى 659 ولاية طبقاً لنموذج البنك الرائد. كما تم إنشاء معاهد تدريب للتوظيف الذاتي في المناطق الريفية (R-SETI) تعمل على بناء القدرات للقيام بمشاريع التوظيف الذاتي. (Chakrabarty, 2013, p. 4)
- تشجيع البنوك على انتهاج سياسات الشمول المالي من منظور تجاري يحقق لها أرباح وليس من منطلق المسؤولية المجتمعية وذلك لضمان الاستدامة وتحقيق الجدوى التجارية لمبادرات الشمول المالي.
- التوسع في إنشاء فروع البنوك التجارية خاصة في المناطق الريفية عن طريق تخفيض التراخيص المطلوبة لفتح الفروع بحيث أصبحت البنوك لا تحتاج لأخذ ترخيص أو تصريح مسبق لفتح فروع لها في الريف. (Dangi, N. & Kumar, P., 2013, p. 156) بالإضافة إلى تشجيع البنوك على ابتكار وتبني نماذج أعمال وقنوات توصيل جديدة.
- اتباع سياسة الوكيل البنكي ونموذج مراسل الأعمال: ففي يناير 2006 سمح البنك الاحتياطي للبنوك التجارية باستخدام الوكيل البنكي لتقديم خدماتها المصرفية لسكان الريف بسهولة وسرعة. (Dangi, N. & Kumar, P., 2013, p. 157)
- اختيار مزيج من السياسات الخاصة بزيادة الفروع البنكية والوكلاء المصرفيين معاً مع إنشاء فروع متنقلة منخفضة التكلفة في المراكز الريفية.
- تبسيط متطلبات فتح حساب بنكي عادي والتي تسمى "اعرف عميلك" إلى الحد الذي يسمح بفتح حسابات صغيرة بضمانات ذاتية وبدون الكثير من المستندات. وإطلاق مبادرة إلزامية للبنوك في عام 2005 لتوفير حسابات ادخار بدون ضمانات وبدون حد أدنى للرصيد. وقد تم فتح 139 مليون حساب بنكي بقيمة 126 مليار روبية بحلول مارس 2012.

- إصدار بطاقات الائتمان العامة (GCCs) للأغراض العامة من قبل البنوك. قدرت بحوالى 2.1 مليون بطاقة GCC بقيمة 42 مليار فى نهاية مارس 2012. كما تم إصدار بطاقات ائتمان Kisan لصغار المزارعين والتي بلغ عددها 30 مليون بطاقة بقيمة إجمالية حوالى 2 مليار فى مارس 2012.

### 2/1/3/1 أثر سياسات الشمول المالى على الأداء المالى للبنوك التجارية فى

الهند:

يمكن توضيح التقدم الذى حققته البنوك التجارية فى تنفيذ خطة الشمول المالى فى الفترة من ابريل 2010 حتى مارس 2013 وهى الثلاث سنوات الأولى لتطبيق الشمول المالى طبقاً للمعايير الرئيسية للشمول المالى فيما يلى: (Chakrabarty, 2013, p. 6)

- إنشاء ما يقرب من 268 ألف فرع للبنوك فى القرى فى مارس 2013 مقارنة ب 67694 فرع فى 2010. وفتح حوالى 7400 فرع فى الريف خلال نفس الفترة. بالإضافة إلى فتح حوالى 109 مليون حساب ادخار ائتمانى ليصل الإجمالى إلى 182 مليون حساب. وتم تنفيذ حوالى 5 آلاف معاملة باستخدام الوكيل المصرفى أو ميسر الأعمال خلال الثلاث سنوات المشار إليها.

- إضافة ما يقرب من 9 مليون أسرة فى القطاع العائلى الزراعى للنظام المصرفى الرسمى، وتمويل حوالى 34 مليون أسرة بقروض صغيرة لتنظيم مشروعاتها فى نهاية مارس 2013. بالإضافة إلى ضم حوالى 2 مليون أسرة فى القطاع غير الزراعى للنظام المصرفى الرسمى، وتم تزويد حوالى 3.6 مليون أسرة بائتمان لمشروعاتهم الصغيرة فى نهاية مارس 2013.

وبالنظر إلي مؤشر الشمول المالي في الهند والذي يتكون من ثلاثة معايير وهي (الوصول إلي الخدمات البنكية، ومعيار الاستخدام، ومعيار الجودة)، وتتراوح قيمته بين (صفر-100) يتضح من الجدول التالي ما يلي  
جدول رقم (3-1)

## معايير الشمول المالي خلال الفترة (2017-2021)

| المعيار | معيار الوصول للخدمات | معيار الاستخدام | معيار الجودة |
|---------|----------------------|-----------------|--------------|
| السنة   | Access               | Usage           | Quality      |
| 2017    | 61.7                 | 30.8            | 48.5         |
| 2018    | 63.9                 | 33.7            | 51.8         |
| 2019    | 67                   | 38.7            | 52.6         |
| 2020    | 71.6                 | 42              | 53.8         |
| 2021    | 73.3                 | 43              | 50.7         |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد علي بيانات بنك الاحتياطي الهندي يتضح من الجدول السابق أن هناك زيادة في مؤشرات معايير الشمول المالي في الهند، حيث ارتفعت قيمة مؤشر معيار الوصول للخدمات البنكية والذي يتضمن البنوك وشركات التأمين والمعاشات من 61.7 في عام 2017 إلى 73,3 في عام 2021، وبالنسبة لمؤشر معيار الاستخدام والذي يتضمن حجم الائتمان، وحجم الاستثمار والادخار، والتأمين فقد ارتفع من 30.8 في عام 2017 إلى 43 في عام 2021، وفيما يتعلق بمعيار الجودة والذي يتضمن الأمية المالية وعدم المساواة والكفاءة في الخدمات فقد زاد من 48.5 في عام 2017 إلى 50.7 في عام 2021.

ويمكن توضيح مكونات الشمول المالي في الهند من خلال الجدول التالي

## جدول رقم (2-3)

## مكونات الشمول المالي خلال الفترة (2010-2021)

| المؤشر/ السنة                           | مارس 2010 | مارس 2015 | مارس 2019 | مارس 2020 | مارس 2021 |
|-----------------------------------------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| 1- عدد فروع البنوك في القرى             | 33,378    | 49,571    | 52,489    | 54,561    | 55,112    |
| 2- عدد نقاط البيع في القرى              | 34,174    | 4,99,590  | 5,41,129  | 5,41,175  | 11,90.425 |
| 3- عدد ماكينات ATM                      | 60,153    | 1,94,000  | 2,06,145  | 2,34,357  | 2,38,588  |
| 4- عدد بطاقات الائتمان GCC              | 10        | 92        | 120       | 202       | 202       |
| 5- قيمة المدفوعات الإلكترونية (بالكرور) | 700       | 85,980    | 5,91,347  | 8,70,643  | 8,49,771  |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد علي تقارير البنك الاحتياطي الهندي الخاصة بأداء البنوك التجارية.<sup>4</sup>

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- حدوث زيادة في عدد فروع البنوك في القرى من 33,378 فرع في عام 2010 إلي 55,112 فرع في عام 2021، والذي يعكس أهمية الشمول المالي والتوسع في عملية توصيل الخدمات إلي القرى المستبعدة من الخدمات المالية.
- حدوث زيادة في عدد نقاط البيع في القرى من 34,174 نقطة بيع في عام 2010 إلي 11,90,425 نقطة بيع في عام 2021. كما حدثت زيادة في عدد ماكينات

<sup>4</sup> يجب مراعاة أن الأرقام المذكورة في الجدول أعلاه بنظام التقييم الهندي ( lakh لآخ للأعداد أو Crore الكروير للقيم) حيث يساوي 1 لآخ مائة ألف ويتم كتابته هكذا 1,00,000، بينما يعادل 1 كروير عشرة مليون ويتم كتابته كالتالي 1,00,00,000

السحب الالكترونية ATM من 60,153 ماكينة سحب في عام 2010 إلي  
2,38,588 ماكينة ATM في عام 2021.

- حدوث زيادة في عدد بطاقات الائتمان العامة GCC من 10 لاخ (مائة ألف)  
بطاقة GCC في عام 2010 إلى 202 لاخ بطاقة في عام 2021. كذلك حدوث  
زيادة في قيمة المدفوعات الالكترونية من 700 كروور (10 مليون) في عام 2010  
إلى 8,49,771 كروور في عام 2021، وذلك نتيجة انخفاض التكاليف البنكية التي  
نتجت عن التوسعات البنكية التي تمت من خلال تطبيق الشمول المالي.

ويوضح الجدول التالي حجم التغيرات التي طرأت علي مؤشرات الربحية

جدول رقم(3-3)

مؤشرات الربحية خلال الفترة(2013-2021)

| السنة/ المؤشر | العائد علي الأصول %ROA | العائد علي حقوق الملكية %ROE |
|---------------|------------------------|------------------------------|
| 2014-2013     | 0,81                   | 10,68                        |
| 2015-2014     | 0,81                   | 10,42                        |
| 2016-2015     | 0,31                   | 3,59                         |
| 2021-2020     | 0,66                   | 7,7                          |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد علي تقارير البنك الاحتياطي الهندي لأداء البنوك التجارية.

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

حدوث انخفاض في مؤشر الربحية ممثلة في انخفاض العائد علي الملكية من  
10,68% في العام 2014-2013 وواصل الانخفاض حتى وصل إلى 3.59%  
في عام 2016-2015، ويرجع سبب الانخفاض إلي حدوث زيادة في التكاليف  
بقدر أكبر من الزيادة في الايرادات والذي أدي لانخفاض الربحية، ولكنه بدأ يتحسن  
حيث بلغت نسبته 7.7% في العام 2021-2020، وبالنسبة للعائد علي الأصول

فقد شهد حالة من الثبات فى البداية حيث بلغت نسبته حوالى 0,81 فى عام 2013-2014 وعام 2014-2015 ثم انخفض ليصل إلى 0.31% فى عام 2015-2016، ويمكن إرجاع سبب الانخفاض إلى زيادة حجم النفقات بمعدل أسرع من زيادة الإيرادات وزيادة التكاليف التشغيلية وانخفاض كفاية رأس المال وتدهور جودة الأصول، ولكنه عاد للارتفاع ليصل إلى 0.66% فى عام 2020-2021. كذلك شهد الأداء المالى للبنوك التجارية فى الهند تحسناً فى عام 2021، حيث حدثت زيادة فى مؤشر الربحية نتيجة لانخفاض التكاليف وزيادة الإيرادات نظراً لزيادة التوسعات البنكية وإنشاء الفروع، كما حدثت تغيرات إيجابية فى معدل كفاية رأس المال نتيجة لارتفاع العوائد التجارية وانخفاض حجم مخاطر الأصول المتراكمة، وانخفاض حجم الاحتياطات الإلزامية للبنوك التجارية، كذلك تطور حركة المدفوعات الرقمية حيث ارتفع إجمالي المدفوعات إلى حوالى 43,7% فى عام 2021-2022 بالمقارنة بعام 2020/2021 حيث بلغت 26,7% ويمكن إرجاع تلك الزيادة لتحسن البنية التحتية المصرفية نتيجة زيادة تطبيق الشمول المالى وبخاصة فى أوقات الأزمات. (Reserve Bank of India, 2022)

### 2/3/1 تجربة الأرجنتين:

تعتبر تجربة الأرجنتين من أنجح التجارب الدولية فى الشمول المالى على مستوى الدول متوسطة الدخل والنامية، وكان ذلك من خلال تبني سياسات للشمول المالى تتعلق بمدفوعات المعاشات العامة، والرواتب، والتحويلات النقدية المشروطة لمكافحة الفقر، وإيداعها بشكل مباشر فى حسابات بنكية للأفراد. ودمج الطبقة المتوسطة فى النظام المصرفى الرسمى وتحسين أوضاع القطاع المصرفى المحلى، وزيادة كفاءة البنوك المحلية لمواجهة التحديات فى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى توفير التمويل

لصغار المستثمرين. ونتيجة تقليل استخدام النقد وزيادة استخدام بطاقات الائتمان والخصم، فقد زادت التعاملات فى الأسواق الرسمية الخاضعة للضرائب، وبالتالي الاستفادة من سياسات الشمول المالى لزيادة قيمة العوائد الضريبية، كما ارتفع عدد السكان المتعاملين مع البنوك بأكثر من 115% بين عامي 2002 و 2015. (Mitchell and Scott, 2019, p. 39)

### 1/2/3/1 الشمول المالى فى الأرجنتين:

تبنت الأرجنتين استراتيجية وطنية للشمول المالى خلال الفترة 2020-2023 (NFIS) ، وتمت الموافقة عليها في ديسمبر 2020، بهدف تقليص الفجوات الاجتماعية من خلال تحسين الوصول إلى السلع والخدمات المالية، وتسهيل التحويلات النقدية الدولية. وبالتوازي مع ذلك، قام البنك المركزي الأرجنتيني (BCRA) بوضع تدابير لزيادة الشمول المالى مثل إعادة إطلاق مبادرة الحساب المجاني الشامل، وتسجيل مقدمي خدمات المدفوعات، وسياسات تحديد الهوية الرقمية، والاتفاق على نظام الدفع بالعملة المحلية مع باراجواي لخفض تكاليف تحويل الحوالات. (GPFI, 2021, p. 2)

وقد أدت سياسات الشمول المالى المتبعة والإيداع المباشر لدى البنوك إلى تحقيق عوائد كبيرة ومنتظمة للبنوك كما حققت هدف الحكومة فى استخدام البيزو أكثر من الدولار. وأيضًا تم السماح للبنوك بتقديم المزيد من بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم للأرجنتينيين الذين لديهم حسابات مصرفية. كما عملت المتاجر الكبيرة وتجار التجزئة المحليين على تشجيع العملاء على استخدام البطاقات بدلاً من النقد لزيادة مبيعاتهم وأمانهم. (Mitchell and Scott, 2019, p. 39)

وساعد تطبيق سياسات الشمول علي حدوث اختلاف كبير في سلوك المستهلك الأرجنتيني فيما يتعلق بمعاملات البطاقات، فاليوم يوجد انتشار كبير للبطاقات ونقاط استخدامها في الأرجنتين في ظل الحوافز المقدمة من البنوك وهو ما يعنى زيادة المعاملات في القطاع المالي الرسمى. وتحويل بعض الاستهلاك من الأسواق غير الرسمية (القائمة على النقد) إلى الأسواق الرسمية (المزيد من المدفوعات الإلكترونية). ونتيجة لذلك انخفض استخدام النقد بنسبة 7.7 % من إجمالي الاستهلاك في الفترة من عام 2007 حتى عام 2015. وزاد الانفاق ببطاقات الائتمان بنسبة 14.8 % من إجمالي الانفاق كما زاد الانفاق ببطاقات الخصم بنسبة 16%. كذلك زادت ملكية بطاقات الائتمان بين عامى 2002-2016 بنسبة 735% حيث بلغت 57.4 مليون بطاقة عام 2016 مقابل 6.8 مليون بطاقة عام 2002، نتيجة امتلاك البالغين من ذوى الدخل المتوسطة والمرتفعة بطاقات ائتمان مختلفة من البنوك وتجار التجزئة. كما زادت بطاقات الخصم بنسبة 297% فى نفس الفترة حيث بلغت 38.6 مليون بطاقة عام 2016 مقابل 9.7 عام 2002. وزاد عدد المعاملات بالبطاقات بنسبة كبيرة بلغت 2690%. فقد ارتفعت من 300 مليون فى عام 2002 إلى أكثر من 8.4 مليار فى عام 2016 ( Mitchell and Scott, 2019, pp. 40-41 )

وهناك عاملان رئيسيان يفسران نجاح الحكومة الأرجنتينية فى ضم المزيد من الأفراد إلى النظام المصرفى الرسمى هما (1) - اصدار البنك المركزي الأرجنتيني في عام 1997 قرار دفع معظم المرتبات من خلال النظام المصرفي الرسمى عن طريق الإيداع المباشر فى البنوك، و(2) - ربط التحويلات النقدية، وبرامج مكافحة الفقر، والمعاشات التقاعدية بالشمول المالي. فقد بدأت الأرجنتين بتوفير حسابات مصرفية "صفريّة" للأسر الفقيرة وغير المتعاملين رسمياً في عام 2002، وبحلول عام 2010

أصبح حوالي ربع إجمالي السكان يمتلكون حسابًا مصرفيًا. وقد ساهم ذلك في زيادة عدد سكان الأرجنتين المشمولين ماليًا والمتعاملين مع البنوك من 41.6% في عام 2003 إلى 89.6% في عام 2016. كما تم تطوير برنامج الإعانة الشاملة للأطفال في الأرجنتين (UCA) ففي عام 2010 شمل 28.8% من الأطفال دون سن الـ 18 عامًا، بالإضافة إلى 7% من باقي السكان. وزاد عدد المستفيدين من برامج الإعانة المختلفة من 1.12 مليون مستفيد في عام 2005 إلى 11.79 مليون مستفيد في عام 2010. وهو ما كان له أثر إيجابي في إعادة توزيع الثروة ودفع الأسر الفقيرة لزيادة الاستهلاك- (Mitchell and Scott, 2019, pp. 47-48).

ويمكن القول أن الحكومة الأرجنتينية كان هدفها في البداية من تطبيق سياسات الشمول المالي زيادة حصيلة الضرائب، ولكنها وجدت أن زيادة المشاركة المصرفية أدت إلى تقليل الفقر من خلال زيادة الائتمان الاستهلاكي والمدفوعات الإلكترونية.

### 1/2/2 أثر الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك التجارية في الأرجنتين:

بالنظر إلى استراتيجية الشمول المالي التي تبنتها الأرجنتين نجد أنها ارتكزت على ثلاثة محاور رئيسية وهي: (GPI, 2021, pp. 2-6)

- 1- امتلاك الحسابات: فقد وصلت نسبة امتلاك الحسابات إلى 91% في نهاية عام 2020، مما يعني أن 31 مليون شخص يمتلكون على الأقل حساب واحد.
- 2- الاهتمام بالبنية التحتية المالية والرقمية: فقد بلغ عدد نقاط الوصول -التي تتكون من فروع البنوك، ATMs، محطات الخدمة الذاتية، الفروع المتنقلة، الوكالات التكميلية للخدمات المالية أو وكلاء البنوك- في الأرجنتين 12.9 نقطة وصول لكل 10000 بالغ في ديسمبر 2020.

ويمكن تلخيص التطورات والتعديلات التى طرأت على البيئة المالية فى الأرجنتين على النحو التالى:

- تحسين بيئة التحويلات الدولية: وذلك من خلال تسجيل مقدمى خدمات المدفوعات وإلزامهم بتقديم تقارير للبنك المركزى، وإطلاق البنك المركزى مبادرة "حساب مصرفى مبسط" فى 2020 حيث يتيح إنشاء الحساب المجانى الشامل بدون أية رسوم، بالإضافة إلى عقد إتفاقيات نظام الدفع بالعملة المحلية مع دول أخرى مثل بارجواى فى عام 2021.
- تحسين البنية التحتية للنظام المالى، ودعم الابتكار وتسخير التقنيات الناشئة: من خلال التعريف الرقمى-حيث تم تطوير نظام السجل الوطنى للأفراد- من خلال تطوير نظام الهوية الرقمية وربط الهوية القانونية لكل مواطن بالمعلومات المالية الشخصية له.
- ضمان توافر نقاط الوصول إلى الخدمات المالية على نطاق واسع: وذلك من خلال الاعتماد على الوكلاء المصرفيين، وزيادة وتحسين تشغيل ماكينات الصراف الآلى ATMs، فضلاً عن تزويدها بجهاز استشعار ببصمة الإصبع للتحقق من هوية المستخدم، فقد تبنى البنك المركزى الأرجنتينى هدف تجهيز جميع أجهزة الصراف الآلى بأجهزة قراءة المقاييس الحيوية.
- 3- زيادة الشفافية وحماية المستهلك ومحو الأمية المالية:  
زيادة الشفافية من خلال إلزام البنوك والكيانات المالية بتزويد المستخدمين بكافة المعلومات والتفاصيل والرسوم والشروط الخاصة بالمنتج أو الخدمة المقدمة. وضمان حماية المستهلك من خلال النص على ضرورة احتواء عقود المنتجات المالية على بند إمكانية إلغاء أو إنهاء العقد من جانب المستخدم. مع العمل على محو الأمية الرقمية من أجل تحسين القدرات الرقمية المالية

للسكان، والتي اكتسبت أهمية كبيرة خلال جائحة كورونا، فقد أطلق البنك المركزي حملة رقمية حول التعليم المالي للأسر تحت عنوان "نحن نواصل التعليم"، للترويج لاستخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والمحافظ الرقمية لدفع الخدمات، مع نشر الوعي بالأمن السيبراني والحماية المالية. ويوضح الجدول التالي مؤشرات الشمول المالي في الأرجنتين 2016-2021

## جدول رقم (3-4)

## مؤشرات الشمول المالي في الأرجنتين خلال الفترة (2016-2021)

| 2021   | 2020   | 2019   | 2018   | 2017   | 2016   | المؤشر / السنة                                        |
|--------|--------|--------|--------|--------|--------|-------------------------------------------------------|
| 50,270 | 44,454 | 30.726 | 29.050 | 26.553 | 25.306 | 1- عدد نقاط الوصول <sup>5</sup>                       |
| 14.4   | 12.9   | 9      | 8.6    | 8.0    | 7.7    | 2- نقاط الوصول لكل 10 آلاف بالغ                       |
| %52.3  | %47    | %41.9  | %41.4  | %40.7  | %39.6  | 3- النسبة المئوية للبلديات التي لديها نقطة وصول واحدة |
| %95.3  | %92.9  | %82.7  | %80    | %78    | %78    | 4- نسبة البالغين الذين لديهم حساب بنكي واحد على الأقل |
| 3.8    | 3      | 2.6    | 2.2    | 1.9    | 1.7    | 5- عدد المدفوعات ببطاقات الخصم لكل شخص بالغ           |
| 2.3    | 2.1    | 2.4    | 2.3    | 2.2    | 2.1    | 6- عدد المدفوعات ببطاقات الائتمان لكل شخص بالغ        |
| 1.1    | 0.8    | 0.4    | 0.3    | 0.2    | 0.2    | 7- عدد التحويلات الإلكترونية لكل فرد بالغ             |

<sup>5</sup>ملحوظة: يشمل عدد نقاط الوصول على كلاً من (الفروع، الفروع المتنقلة، أجهزة الصراف الآلي ATMs، الوكلاء، وغيرها من قنوات الوصول).

## التجارب الدولية في الشمول المالي

|       |       |     |       |       |     |                                                          |
|-------|-------|-----|-------|-------|-----|----------------------------------------------------------|
| 2.8   | 2.7   | 3.0 | 2.7   | 2.6   | 2.3 | 8- عدد السحوبات النقدية من ATMs لكل فرد بالغ             |
| %35.2 | %35.4 | %37 | %37.9 | %37.3 | %36 | 9- نسبة البالغين الحاصلين على تمويل من مؤسسة مالية رسمية |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الشمول المالي للبنك المركزي الأرجنتيني إبريل 2020.

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- حدوث زيادة في عدد نقاط الوصول بكافة أشكالها من 25,306 نقطة وصول في عام 2016 إلى 50.270 نقطة وصول في عام 2021، مما يعكس أهمية الشمول المالي والتوسع في عملية توصيل الخدمات إلى البلديات المستبعدة من الخدمات المالية. كما حدث زيادة في نقاط الوصول لكل 10 آلاف بالغ من 7.7 في عام 2016 إلى 14.4 نقطة وصول في عام 2021.
- ارتفاع النسبة المئوية للبلديات التي لديها نقطة وصول واحدة (والذي يعكس زيادة التغطية داخلها) من 39.6% في عام 2016 إلى 52.3% في عام 2021.
- ارتفاع نسبة البالغين الذين لديهم حساب بنكي واحد على الأقل من 78% في عام 2016 إلى 95.3% في عام 2021.
- زيادة عدد المدفوعات على بطاقات الخصم لكل شخص بالغ من 1.7 في عام 2016 إلى 3.8 مرات دفع ببطاقات الخصم في عام 2021.
- زيادة عدد المدفوعات ببطاقات الائتمان من 2.1 معاملة في عام 2016 إلى 2.3 معاملة في عام 2021 ويمكن ارجاع تلك الزيادة الطفيفة إلى الحوافز التي تقدمها البنوك وتجار التجزئة للدفع ببطاقات الائتمان.
- حدوث ارتفاع في عدد التحويلات الالكترونية لكل فرد بالغ بين عام 2016 حيث بلغت 0.2 وعام 2021 حيث بلغت 1.1 تحويلة، وذلك نتيجة التوسعات

البنكية الناتجة عن استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الخدمات المالية.

- زيادة عدد مرات السحب من ماكينات ATM من 2.3 مرة في عام 2016 إلى 2.8 مرة في عام 2021.

- التغيير الطفيف في نسبة البالغين الذين حصلوا على تمويل من مؤسسة مالية رسمية فنسبتهم تتأرجح بين 35 إلى 37% ، حيث بلغت 35.2 % في عام 2021.

ويوضح الجدول رقم (3-5) مؤشرات الشمول المالي في الأرجنتين وفقاً لمعيار الوصول طبقاً لصندوق النقد الدولي

#### جدول رقم (3-5)

مؤشرات الشمول المالي في الأرجنتين وفقاً لمعيار الوصول خلال الفترة (2017-2021)

| المؤشر/ السنة                                              | 2017  | 2018  | 2019  | 2020  | 2021 |
|------------------------------------------------------------|-------|-------|-------|-------|------|
| 1- عدد فروع البنوك التجارية لكل مائة الف من السكان         | 13.54 | 13.49 | 13.45 | 13.21 | 13.1 |
| 2- عدد أجهزة ماكينات السحب لكل مائة الف من السكان البالغين | 53.12 | 59    | 60.75 | 62.45 | 63   |
| 3- عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل مائة الف من السكان | 396.5 | 407   | 407   | 395.6 | 391  |
| 4- عدد المودعين في البنوك التجارية لكل مائة الف من السكان  | 1148  | 1214  | 1181  | 1358  | 1418 |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد علي بيانات صندوق النقد الدولي

يتضح من الجدول السابق مايلي:

- انخفاض عدد فروع البنوك التجارية لكل مائة الف من السكان من 13.5 فرع في عام 2017 إلي 13.1 بنك في عام 2021. كذلك حدوث زيادة في عدد أجهزة ماكينات السحب لكل مائة الف من السكان البالغين من 53.12 ماكينة سحب في عام 2017 إلي 63 ماكينة سحب في عام 2021.
  - انخفاض طفيف في عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل مائة الف من السكان من 396.5 مقترض في عام 2017 إلي 391 مقترض في عام 2021.
  - زيادة في عدد المودعين في البنوك التجارية لكل مائة الف من السكان من 1148 مودع في عام 2017 إلي 1418 مودع في عام 2021.
- وبالنظر إلي مؤشرات الربحية يوضح الجدول التالي حجم التغيرات التي طرأت علي مؤشر العائد علي الأصول والعائد علي حقوق الملكية ومعدل الفائدة كما يلي:

#### جدول رقم (3-6)

#### مؤشرات الربحية خلال الفترة (2005-2020)

| السنة/ المؤشر | العائد علي الأصول<br>%ROA | العائد علي حقوق الملكية<br>%ROE | صافي الفائدة<br>%Net Interest |
|---------------|---------------------------|---------------------------------|-------------------------------|
| 2005          | 0,65                      | 6,27                            | 2.5                           |
| 2020          | 3.3                       | 20.74                           | 11.7                          |

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي، والبنك المركزي الأرجنتيني.

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- حدوث ارتفاع في مؤشر الربحية ممثلة في زيادة العائد علي حقوق الملكية من 6.27% في عام 2005 إلى 20.74% في عام 2020، وارتفاع العائد علي الأصول من 0.65% في عام 2005 إلى 3.3% في عام 2020. ويمكن

إرجاع تلك الزيادة إلي تحسن مؤشر الربحية نتيجة التزامن مع التوسع في خطة الشمول المالي وتوسع البنوك في انشاء فروع جديدة لها والوصول إلي أماكن بعيدة من القري.

- حدوث زيادة في صافي الفائدة الذي تحققه البنوك من 2.5% في عام 2005 إلي 11.7% في عام 2020 مما يعكس زيادة العوائد التي تحققها البنوك من تطبيق الشمول المالي وزيادة حجم التعاملات البنكية وزيادة محو الأمية المالية.

### 3/3/1 تجربة ماليزيا:

استطاعت ماليزيا منذ إصدار البنك الدولي لمفهوم ومؤشرات قياس الشمول المالي في عام 2011، أن تكون في مقدمة دول العالم التي تقوم على تطبيق مفهوم الشمول المالي، وقد ساعدها على تحقيق ذلك المنظومة المالية الشاملة التي وضعتها ماليزيا لنفسها، وذلك من خلال القوانين التي تم إصدارها أو من خلال المؤسسات المالية المختلفة، ويضم القطاع المصرفي في ماليزيا البنوك التجارية ويبلغ عددها 26 بنكاً تجارياً، بالإضافة إلي البنوك الاستثمارية التي تبلغ 11 بنكاً استثمارياً، والبنوك الإسلامية ويبلغ عددها 16 بنكاً إسلامياً، والتي تعمل في السوق جنباً إلى جنب من خلال توفير الخدمات المصرفية التقليدية والمنتجات المالية المبتكرة مع تقديم الخدمات والمنتجات التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية من خلال البنوك الإسلامية، وتعتبر البنوك بكافة أنواعها المحرك الرئيسي للموارد المالية والمصدر الرئيسي للتمويل من أجل دعم النشاطات الاقتصادية في ماليزيا. فضلاً عن البنية التحتية القوية التي قامت ببنائها على مدار الفترة الماضية سواء في قطاع الاتصالات أو قطاع تكنولوجيا المعلومات وتسخيرها واستخدامها في تطوير نظام المدفوعات الإلكترونية. (السعيد، 2021، ص 211)

1/3/3/1 الشمول المالى فى ماليزيا: (أهم مبادرات الحكومة الماليزية)

تبنت الحكومة الماليزية فى عام 2009 نموذج اقتصادى جديد يهدف للتحول إلى مصاف الدول مرتفعة الدخل من خلال تحقيق النمو المستدام والوصول إلى الحد الأدنى من الدخل السنوى للفرد، والذى يقدر بـ 15000 دولار بحلول عام 2020. وتعتبر هذه نقطة البداية لتطبيق الشمول المالى فى ماليزيا، حيث تم تشريع الشمول المالى كأحد الوظائف الرئيسية للبنك المركزى الماليزى بموجب قانون البنك المركزى لعام 2009.

وقد اتخذت ماليزيا عددًا من السياسات والمبادرات لزيادة مستوى الشمول المالى بها، وهو ما ساعد على زيادة قاعدة عملاء البنوك التجارية مما أثر على أدائها المالى بالإيجاب، ويمكن إلقاء الضوء على أهم تلك المبادرات، والسياسات، والجهود التى تبنتها الحكومة الماليزية لتحقيق الشمول المالى من خلال الآتى: (Bank Negara Malaysia central bank of Malaysia, 2020)

1- قيام البنك المركزى الماليزى فى عام 2009 بإصدار تشريع قانون يتضمن وضع اطار للشمول المالى ويوضح دور البنك المركزى فى تعزيز الشمول المالى من خلال إنشاء نظام بيئى تمكينى وشامل يسمح بتقديم المنتجات والخدمات المبتكرة للقطاع المستهدف بشكل آمن، وبطريقة فعالة ومستدامة. كما يحدد الرؤية، والنتائج المرغوبة، والاستراتيجيات عالية التأثير للشمول المالى.

2- تعزيز الوصول من خلال القنوات المبتكرة عن طريق اطلاق مجموعة متنوعة من قنوات التوزيع لضمان الوصول إلى الخدمات المالية بشكل واسع النطاق. واتباع سياسة الوكيل المصرفى لتقديم الخدمات المالية فى عام 2012، وفى يونيو 2015 كان هناك أكثر من 6500 وكيل مصرفى على مستوى الدولة. وتم السماح لهم بفتح حسابات توفير للمستبعدين مالىًا عبر الإنترنت، كان هناك 18.3 مليون

مشترك في الخدمات المصرفية عبر الإنترنت بما يمثل 61.9% من إجمالي السكان. (Bank Negara Malaysia central bank of Malaysia, 2020)

3- تقديم منتجات وخدمات مالية مبتكرة بهدف تلبية الاحتياجات المتنوعة للفئات المحرومة مثل تطوير أدوات التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتوفير عقود طويلة الأجل للمدخرات الصغيرة، بالإضافة إلى خدمات التأمين والتكافل لتوفير الحماية المالية ضد الأحداث السلبية غير المتوقعة.

4- تنمية وتطوير رأس المال البشري لدعم الشمول المالي من خلال قيام البنك المركزي بتنظيم برامج لبناء قدرات صانعي السياسات بالشراكة مع هيئات مختلفة مثل لجنة إيرفينغ فيشر (IFC)، والتحالف الدولي من أجل الشمول المالي (AFI).

5- العمل على تحسين قياس الشمول المالي من خلال تطوير مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية ومؤشر الشمول المالي (FII) لقياس التقدم في النتائج المرغوبة والتمثلة في إمكانية الوصول، والاستيعاب، والاستخدام، والرضا.

6- اطلاق مبادرات أخرى للتعريف المالي ومحو الأمية المالية من خلال تدعيم الشراكة بين البنك المركزي والقطاعات العام والخاص، على سبيل المثال وزارة التربية والتعليم، ووكالة الاستشارات الائتمانية وإدارة الديون، والصناعة المالية.

ويمكن التدليل على نجاح ماليزيا في تطبيق الشمول المالي من خلال تحليل المؤشرات الرئيسية، والتي حددها البنك الدولي عن قياس الشمول المالي. ويمكن توضيح أهم مؤشرات الشمول المالي في ماليزيا فيما يلي:

### جدول رقم (3-10)

مؤشرات الشمول المالي في ماليزيا وفقا لمعيار الاستخدام خلال الفترة 2014-2021

التجارب الدولية في الشمول المالي

| المؤشر / السنة                                                                   | 2014 | 2017 | 2021 |
|----------------------------------------------------------------------------------|------|------|------|
| 1- نسبة امتلاك حساب بنكي*                                                        | %81  | %85  | %88  |
| 2- نسبة امتلاك بطاقة خصم*                                                        | %41  | %74  | %83  |
| 3- نسبة امتلاك حساب بنكي لأقل 40% من الفئات الأفقر دخلاً*                        | %69  | %65  | %77  |
| 4- نسبة الايداع من خلال حساب رسمي لدى مؤسسة مالية*                               | %68  | %66  | %84  |
| 5- نسبة السحب من خلال حساب في مؤسسة مالية*                                       | %3   | %11  | %28  |
| 6- نسبة امتلاك حساب مالي على الموبايل*                                           | %63  | %70  | %79  |
| 7- نسبة استلام أو تحويل مدفوعات نقدية رقمية*                                     | %19  | %17  | %38  |
| 8- نسبة استلام تحويلات حكومية من خلال حساب بنكي                                  | %89  | %80  | %90  |
| 9- نسبة تحويل مدفوعات أجور القطاع العام في حساب بنكي كنسبة من أجور القطاع العام* | %48  | %75  | %83  |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

\*تشير للسكان فوق الـ 15 سنة.

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- زيادة نسبة البالغين الذين لديهم حساب بنكي واحد على الأقل من 81% في عام 2014 إلى 88% في عام 2021. كذلك حدوث زيادة في نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات خصم من 41% في عام 2014 إلى 83% في عام 2021.
- زيادة نسبة امتلاك حساب بنكي لأقل 40% من الفئات الأفقر دخلاً فوق الـ 15 سنة من 69% في عام 2014 إلى 77% في عام 2021 ويمكن إرجاع تلك الزيادة إلى تطبيق مبادرات الشمول المالي للوصول إلي الفئات الأكثر فقراً.
- زيادة نسبة الايداع من خلال حساب رسمي لدى مؤسسة مالية للسكان فوق الـ 15 سنة من 68% في عام 2014 إلى 84% في عام 2021 ويمكن إرجاع

- تلك الزيادة إلي نتيجة ما قامت به الدولة الماليزية من دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.
- زيادة نسبة السحب من خلال حساب رسمي لدى مؤسسة مالية للسكان فوق ال15 سنة من 3% في عام 2014 % إلي 28% في عام 2021.
  - زيادة نسبة امتلاك حساب مالى على الموبايل للسكان فوق ال15 سنة من 63% في عام 2014 إلي 79% في عام 2021 ويمكن ارجاع تلك الزيادة إلي زيادة عملية التحول الرقمي وتطوير البنية التحتية التكنولوجية وزيادة معدلات الامان والثقة للتعامل عبر الهاتف.
  - زيادة نسبة استلام أو تحويل مدفوعات نقدية رقمية للسكان فوق ال15 سنة من 19% في عام 2014 إلي 38% في عام 2021 ويمكن إرجاع تلك الزيادة إلي التحسن في الخدمات المالية الرقمية، وزيادة نسبة استلام التحويلات الحكومية من خلال حساب بنكى من 89% في عام 2014 إلي 90% في عام 2021.
  - زيادة تحويل مدفوعات أجور القطاع العام فى حساب بنكى كنسبة من أجور القطاع العام للسكان فوق ال15 سنة من 48% في عام 2014 إلي 83% في عام 2021، ويمكن ارجاع تلك الزيادة إلي التطورات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتسهيل المدفوعات الالكترونية.
- ويوضح الجدول رقم (3-11) مؤشرات الشمول المالي في ماليزيا وفقا لمعيار الوصول كما يلي:

### جدول رقم (3-11)

مؤشرات الشمول المالي في ماليزيا وفقا لمعيار الوصول خلال الفترة (2017-2021)

التجارب الدولية في الشمول المالي

| المؤشر/ السنة                                             | 2017  | 2018  | 2019  | 2020   | 2021   |
|-----------------------------------------------------------|-------|-------|-------|--------|--------|
| 1- عدد فروع البنوك التجارية لكل مائة الف من السكان        | 10.23 | 10.24 | 10.08 | 8.97   | 8.70   |
| 2- عدد أجهزة ATMs لكل مائة الف من السكان البالغين         | 51    | 50    | 56    | 55.5   | 54.1   |
| 3- عدد المقرضين من البنوك التجارية لكل مائة الف من السكان | 8     | 5     | 2     | 311.03 | 309.41 |
| 4- عدد المودعين في البنوك التجارية لكل مائة الف من السكان | 4     | 4     | 1     | 705.85 | 714.4  |

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد علي بيانات صندوق النقد الدولي (IMF,2021)

ويتضح من الجدول السابق مايلي:

- حدوث انخفاض في عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.000 من السكان من 10.23 فرع في عام 2017 إلي 8.70 فرع في عام 2021 ويمكن ارجاع سبب الانخفاض إلى زيادة الاعتماد على نقاط الوصول المتنقلة للخدمات المالية، واعتماد العملاء علي المحافظ الالكترونية نتيجة التطور التكنولوجي.
- حدوث زيادة في عدد أجهزة ماكينات السحب ATM لكل 100.000 من السكان البالغين من 51 ماكينة في عام 2017 إلي 54.1 ماكينة سحب في عام 2021 نتيجة تطبيق الشمول المالي والوصول لعدد كبير من المستبعدين من الخدمات المصرفية.
- حدوث انخفاض في عدد المقرضين من البنوك التجارية لكل 100.000 من السكان من 319.78 مقرض في عام 2017 إلي 309.41 مقرض في عام 2021 ويمكن تفسير ذلك الانخفاض بتراجع الاستثمارات والنشاط الاقتصادي عامة في تلك الفترة بسبب جائحة كورونا.

- حدوث زيادة في عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 100.000 من السكان من 708.84 مودع في عام 2017 إلى 714.4 مودع في عام 2021 نتيجة لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية والحسابات البنكية عبر الهاتف المحمول.

### 2/3/3/1 الأداء المالى للبنوك التجارية فى ماليزيا:

يمكن توضيح التقدم الذى حققته البنوك التجارية فى ماليزيا خلال الفترة (2014-2020) بعد ثلاث سنوات من تطبيق خطة الشمول المالى (2010-2013) على النحو التالى:

#### جدول رقم (3-12)

#### مؤشرات الربحية والسيولة خلال الفترة (2014-2020)

| صافى الفائدة<br>Net Interest | الأصول السائلة<br>بالنسبة للودائع | العائد على حقوق<br>الملكية ROE | العائد على<br>الأصول ROA | السنة/المؤشر |
|------------------------------|-----------------------------------|--------------------------------|--------------------------|--------------|
| 2.07                         | 20.23                             | 15,59                          | 1,67                     | 2014         |
| 3.31                         | 58.88                             | 3,16                           | 0,44                     | 2015         |
| 2.83                         | 52.99                             | 8,94                           | 0,95                     | 2016         |
| 0.80                         | 45.33                             | 11,99                          | 1,56                     | 2017         |
| 4.28                         | 54.11                             | 7,99                           | 1,07                     | 2018         |
| 4.80                         | 51.31                             | 7,76                           | 1,00                     | 2019         |
| 4.76                         | 94.21                             | 5,99                           | 0,89                     | 2020         |

المصدر: تم الاعداد بواسطة الباحثة بالاعتماد على بيانات the Global Economy

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- حدوث تذبذب بين الارتفاع والانخفاض في مؤشر الربحية المتمثل في العائد علي الأصول حيث ارتفعت قيمة المؤشر في عام 2014 حوالي 1.67 % نتيجة تطبيق سياسات الشمول المالي والتوسع في عملية الشمول المالي ثم انخفض في عام 2015 حيث بلغت قيمته 0.44% ويمكن ارجاع سبب الانخفاض إلي تراجع معدلات النمو بين الدول الآسيوية والذي انعكس بدوره علي تراجع حجم الصادرات وانخفاض حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك للشركات للتوسع في مشروعاتها الإنتاجية وزيادة حجم الاستثمار، ثم حدث تحسن في قيمة المؤشر في عام 2017 فقد بلغت قيمته 1.56% ، ثم عاد للانخفاض في عام 2020 ليصل إلي 0.89% و يرجع السبب في ذلك إلى السياسات المختلفة التي اتبعتها البنوك التجارية فيما يتعلق بالأصول والأرباح بالإضافة إلى التوسع في مبادرات الشمول المالي الخاصة بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التي اتخذتها البنوك خلال تلك الفترة.

- حدوث تذبذب بين الارتفاع والانخفاض في مؤشر الربحية المتمثل في العائد علي حقوق الملكية حيث ارتفعت قيمة المؤشر في عام 2014 إلى 15.59% نتيجة تطبيق سياسات الشمول المالي وتوسع البنوك في إنشاء فروع جديدة لها والوصول إلي أماكن بعيدة من القرى ثم انخفض في عام 2015 حيث بلغت قيمة المؤشر 3.16% ثم حدث تحسن في قيمة المؤشر في عام 2017 فقد بلغت قيمته 11.99%، ثم تراجعت قيمته في السنوات التالية حتى بلغ 5.99% في عام 2020 ويمكن إرجاع سبب الانخفاض إلي زيادة حجم النفقات بمعدل أسرع من زيادة الإيرادات وزيادة التكاليف التشغيلية وانخفاض كفاية رأس المال وتدهور جودة الأصول.

- حدوث ارتفاع في مؤشر السيولة المتمثل في الأصول السائلة بالنسبة للودائع حيث بلغت في عام 2014 حوالي 20.23 % وارتفعت هذه النسبة في عام 2020 لتصل إلى 94.21 % ويمكن ارجاع السبب في ذلك الارتفاع إلى تبني البنوك الماليزية سياسة تمويل إسلامية بمعدلات فائدة منخفضة.
- حدوث زيادة في صافي الفائدة الذي تحققه البنوك من 2.07% في عام 2014 إلى 4.76% في عام 2020 مما يعكس زيادة العوائد التي تحققها البنوك من تطبيق الشمول المالي وزيادة حجم التعاملات البنكية وزيادة محو الأمية المالية نتيجة لمبادرات الشمول المالي التي اتخذتها البنوك.

#### 4/1 الخلاصة:

استهدفت الدراسة في هذا البحث التعرف على التجارب الدولية لبعض الدول التي قطعت شوطاً في تحقيق الشمول المالي، وتحسين الأداء المالي للبنوك التجارية بها، فتناولنا التجربة الهندية بالبحث وشئ من التفصيل للمبادرات والسياسات التي تبنتها على أساس أن الهند دولة نامية، يشبه اقتصادها الاقتصاد المصري في كثير من الأمور، بالإضافة إلى التعداد السكاني الكبير، ورغم ذلك نجحت الهند في تحقيق مستويات عالية من الشمول المالي، ودمج الكثيرين في النظام المالي الرسمي. ثم تم عرض تجربة الأرجنتين، وهي مثال للاقتصاديات الناشئة، والتي مرت بالكثير من الأزمات والتغيرات الاقتصادية فضلاً عن معدلات الفقر العالية، وعلى الرغم من ذلك تعتبر من التجارب الناجحة في تطبيق الشمول المالي.

كما تم استعراض تجربة من أهم الاقتصادات الرائدة في الشمول المالي، وهي ماليزيا، والتي حققت تقدم واسع في تطبيق الشمول المالي واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين أداء البنوك التجارية وإتاحة الوصول لخدماتها ومنتجاتها بكفاءة ويسر. فقد برهنت السياسات التي اتبعتها أنه مهما كانت درجة تقدم الاقتصاد وتطوره، فلا بد من اتباع سياسات من شأنها المساواة بين جميع المواطنين في توزيع الثروة والدخل والاستهلاك حتى تتحقق الكفاءة الاقتصادية المطلوبة ويتحقق مفهوم النمو الشامل.

السعيد، محمد. (2021). " إمكانية استفادة مصر من تجربة البنوك الماليزية فى دعم التنمية الاقتصادية فى ظل مقررات بازل 3 دراسة مقارنة". مجلة بحوث الشرق الأوسط. مجلد 9. عدد 67. ص ص 199-256.

## References

- Mitchell and Scott. (2019). CHAPTER 2 Public Revenue, Financial Inclusion and Value-Added Tax in Argentina. In K. M. Scott. argentina.
- Chakrabarty, K. c. (2013). Financial inclusion in India – journey so far and way. the Finance Inclusion Conclave (p. 1). New Delhi: CNBC TV 18.
- Chakravarty, S. R., & Pal, R. . (2013). Financial inclusion in India: An axiomatic approach. Journal of Policy modeling, 813-837.
- Dangi, N. & Kumar, P. (2013, August 8). Current Situation of Financial Inclusion in India and Its Future Visions. International Journal of Management and Social Sciences Research (IJMSSR), pp. V. 2, No. 8.
- GPII. (2021). G20 National Remittance Plan Argentina . GPII.
- INDIA, R. B. (2022). REPORT ON TREND AND PROGRESS OF BANKING IN INDIA 2021-22. RESERVE BANK OF INDIA.
- kumar, V., Thrikawala, S.m & Acharya, S. (2021). Financial inclusion and bank profitability: Evidence from a developed market. Global Finance Journal at [www.elsevier.com/locate/gfj](http://www.elsevier.com/locate/gfj).
- Marshall J., N. (2004). Financial institutions in disadvantaged areas: a comparative analysis of policies encouraging financial inclusion in Britain and the United States. Environment and Planning , 241-261.
- Mutinda, N., Jagongo & Kenya, H. (2018). Financial Inclusion Innovations and Financial Performance of Commercial Banks in Kenya. International Journal of Management and Commerce Innovations ISSN 2348-7585 (Online) Available at: [www.researchpublish.com](http://www.researchpublish.com), Vol. 5, Issue 2, 849-856.
- Sakariya, S. (2017, November 23). Financial Inclusion in India: Evaluation and Future Scenario.

- <https://www.researchgate.net/publication/321244666>, pp. 337-354.
- Shihadeh, F. & Liu, B.,. (2019). Does financial inclusion influence the banks risk and performance? Evidence from global prospects. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 23(3):1-12.
- Yadav, M., Sahu, T. & Maity, S. (2022). Financial Inclusion and Bank Efficiency: Evidence from Data Envelopment Analysis. *Colombo Business Journal International Journal of Theory and Practice*, 13(1), 141-169.
- Banco Central Dela Republica Argentina (BCRA). April 2020. Financial Inclusion Report.
- Bank Negara Malaysia central bank of Malaysia. 2020. At: <http://www.bnm.gov.my>
- World Bank. 2022. The Little Data Book on Financial Inclusion 2022. World Bank, Washington, DC. © World Bank. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/38148>  
License: CC BY 3.0 IGO.